

أكد خلال ندوة «العلوم الاجتماعية» أن المخرج الوحيد في الاحتكام إلى الدستور

## النجار: الصراع السياسي طبيعي في المجتمعات الديمقراطية



• قائم النجار متحدثاً خلال الندوة

**■ الدستور قاعدة للدولة وتم الاتفاق على تطويره بعد خمس سنوات وهذا مالم يحصل**

■ **كتب** فارس العبدان

أكد استاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت الدكتور غانم النجار ان الصراع السياسي امر طبيعي في المجتمع الديمقراطي معتبرا ان المخرج من الوضع السياسي الحالي الذي تشهده البلاد هو الاحتكام الى الدستور والرضاء بقرار المحكمة الدستورية. وأضاف الدكتور النجار في ندوة نظمتها الامة العامة لمجلس الامة بالتعاون مع كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت بعنوان «دستور الكويت بين المبدأ والتطبيق» ان 50 سنة كافية لان يكون هناك تقييم للازمات السياسية السابقة وان حدوث ازمات بالمستقبل تكون نتاجا للحراك السياسي بالمجتمع امر يجب ان يكون متوقعا. وأوضح ان الدستور قاعدة للدولة والكل يجمع عليه وكان الانشقاق عند صدوره ان يتم تطويره بعد خمس سنوات لكن لم يتم ذلك، مبينا ان الدستور له مجموعة من القيم الاساسية للمجتمع الكويتي منذ تاسيسه حيث كان عقدا بين الاسرة الحاكمة والقطاعات الشعبية باشكالها المختلفة. وأشار الى ان فكرة الدستور لم تات بين يوم وليلة ولكن كانت التجربة الاولى في عام 1938 بانشاء مجلس تشريعي برئاسة الامير الراحل الشيخ عبدالله

السالم الصباح رحمه الله وتمثل التجربة المؤسسة الرئيسية للمجلس التشريعي ثم جرت انتخابات لهذا المجلس. وقال الدكتور النجار انه بعد تولى الامير الراحل الشيخ عبدالله السالم الصباح رحمه الله امارة البلاد كان يعمل على ان يحول الكويت من امانة الى دولة وكانت

فكرة الدستور نتاجا من مجلس الشيوخ الذي أسس في عام 1955 وكان بمنزلة مجلس الوزراء ولكن ليس بالمعنى الدقيق كما نراه الان مضيفا ان مجلس الشيوخ كان يمثل قطاعات سياسية مختلفة في الكويت. وبين انه قبل الاستقلال بفترة وجيزة اسس المجلس المشترك

وتم ضم مجموعة من الشخصيات الكويتية من المواطنين الى مجلس الشيوخ واصبح مجلسا مشتركا وكانت مناقشة الدستور ومواده بهذا المجلس امرا ممكنا وفعولا لان اعضاء كانوا يمثلون قطاعات سياسية واجتماعية مختلفة لكن ما تم اللجوء اليه هو ان تشكل لجنة تأسيسية منتخبة من خلال

بسبب دوره البارز في إنشاء أول دار بالكويت

## العمر: إطلاق اسم الشيخ حسن مناع على أحد مراكز القرآن

أعلن مدير إدارة الدراسات الإسلامية بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية محمد العمر أن الإدارة وبناء على توصية من مجلس الوكلاء في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية قد اعتمدت تسمية مركز دار القرآن الكريم القروانية رجال مسائي إلى باسم الشيخ حسن مناع مناع، ليصبح مركز الشيخ حسن مناع رجال مسائي. وأكد العمر في تصريح صحفي ان إطلاق اسم الشيخ حسن مناع على أحد مراكز دار القرآن

الكرام يأتي لسمه وفاء وتكريما وتقديرا من إدارة الدراسات الإسلامية لأحد أبرز رموزها ولأول من شغل منصب مدير إدارة الدراسات الإسلامية، بعد ان كان له الدور الأكبر والمساهمة الفاعلة في إنشاء أول مركز دار قرآن كريم في دولة الكويت بدرواية العبد الرزاق. وأضاف: كان للشيخ حسن مناع جهد بارز في تطوير العمل في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وتحديد في مراكز دار القرآن الكريم بعد ان أصبح مديرا لإدارة المعهد للإمامة والخطابة ثم أسند إليه

ضمن فعاليات اليوم الوطني الثامن للتضامن مع ذوي الاحتياجات الخاصة

## ندوة تشخيص الإعاقة»: تغيير اللجان الطبية مطلب شعبي لإعادة حقوق المعاقين

**■ الهاجري: لو طبق القانون الأمريكي في الكويت لصف معظم أهلها على أنهم معاقون**

طالب عدد من القائمين على جمعيات التلع العام والانتية الخاصة بالمعاقين وزير الصحة ومدير الهيئة العامة للإعالة بتغيير اللجان الطبية بالهيئة ورفع الظلم الواقع على المعاقين بكافة أنواع الإعالة من تلك اللجان. مشددين خلال الندوة التي أقيمت مساء أول من أمس ضمن فعاليات اليوم الثامن للمعاق معنون أهمية التشخيص للمعاق، على أن هناك ظملا بيئا واقعا على المعاقين بسبب تلك اللجان، وعدم وجود مقياس واضح لتشخيص الإعالة، والتعامل بحسب الأهواء الشخصية للقائمين عليها. وفي بداية الندوة قال رئيس نادي المعاقين شافي الهاجري، في عام 2000 كان في الكويت 12 ألف معاق ولم يكن هناك تلك الامتيازات التي حصل عليها المعاقون بقانونهم رقم 8 لعام 2010، والتي يعانون منذ ذلك التاريخ بسبب اللجان الطبية في الهيئة، والتي تاديها مرارا وتكرارا بأنه لابد من تغيير تلك اللجان. وأضاف، أن الأولان أن مطالب وزارة الصحة وهيئة المعاقين بوضع تشخيص طبي للإعالة يتوافق مع الوضع الحالي في الكويت، لافتا إلى انه سيرفع مذكرة للجهات المسؤولة في الدولة للمطالبة بإلغاء الإعالة البسيطة لعدم حصول اصحاب تلك الإعالة على أية امتيازات



المندوبون خلال ندوة تشخيص الإعاقة

لافتا إلى ان للمعاقين في الكويت وصل تعدادهم إلى 42 ألف معاق وهو رقم خفيف في ظل هذا التخطيط الطبي. ودعا الهاجري إلى الإصلاح من خلال التعاون مع كافة الجهات والمؤسسات في الدولة، ووضع تفسير محدد في كافة الوزارات لقانون المعاقين لكي لا يفسر احد بنوده على هواه، وبالتالي تنعدم العدالة الاجتماعية. تطبيق علواني بدوره قال عضو مجلس إدارة جمعية المكفوفين الكويتية منصور العنزي هناك العديد من القرارات التي اتخذت حول قانون المعاقين ولم يعمل بها، لذلك نؤكد على أن قرارات الهيئة العاولة حول تطبيق بنود القانون جميعها شبه عشوائية، الأمر الذي أدى إلى معاناة الكثير من معاقى البصر، فلا يوجد جهة اختصاص علمة بكل إعالة، لذلك نجد هناك ظملا

يضع على المعاقين من قبل اللجان الطبية التي تحدد الإعالة وسببها، وما إذا كانت شديدة أو متوسطة أو بسيطة. وأضاف، لا يوجد لدى اللجان الطبية توصيف طبي للإعالات المختلفة، الأمر يعود إلى الانطباع الشخصي للطبيب، فتجد شديد الإعالة شخصت إعاقته على أنها متوسطة، والمتوسطة قيمت على أنها بسيطة، في حين أن هناك أشخاصا يبصرون ويقرأون ويكتبون وشخصت إعالاتهم على أنها إعالات شديدة، الأمر الذي أوقع الظلم على المعاقين من جراء تلك اللجان. ولفت إلى أن هيئة المعاقين لا تريد وضع حلول لتلك المعاناة التي أصبح يعاني منها الجميع وليس معاقو البصر فقط، فالكمل أصبح يعاني من تقييم اللجان الطبية التي تتعامل بالأهواء الشخصية، مشددا على أن المعاقين



جانب من الحضور

امام واقع مرير بسبب التشخيص من قبل لجان الهيئة، مستائلا من بحاسب الهيئة على هذا الواقع وتلك المسألة التي يعيشها المعاقون. إرسال رسالة من جهته قال عضو جمعية الصم الكويتية تحت الإشهار محمد المري، تريد إرسال رسالة من خلال تلك الندوة لرفع الظلم الواقع على المعاقين والمعاناة التي يعانون منها بسبب اللجان الطبية التي تاديها أكثر من مرة بتغييرها، مشددا على أن أغلب معاقى السمع تعرضوا لنظم بين من قبل اللجان الطبية. وأشار إلى أن الدكاترة في تلك اللجان غير متخصصين في الإعالات السععية الأمر الذي دفع بعضهم لحاوله الحديث مع لجانهم الصم بجهة أنهم قد يسمعون في حين أن هناك أجهزة حديثة من شأنها ان تحدد درجة الإعالة ونسبة امكانية ان يسمع من يعاني منها أم لا، ولكن ما

الفضلي: القيود القاسية التي تفرضها تل أبيب على قطاع غزة ساهمت في تدهور الأوضاع الكويت تدعو مجلس الأمن إلى وقف الأعمال الإسرائيلية الإجرامية ضد الشعب الفلسطيني



فهد الفضلي يلقي كلمة الكويت

**■ الفلسطينيون يواجهون صعوبات عندما يطلبون عبور الحدود التماسا للعلاج الطبي**

يقومون بأعمال عنف واستفزاز وإرهاب ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في جميع أرجاء الأراضي الفلسطينية المحتلة تحت حماية قوات الاحتلال الإسرائيلي. وذكر أن قوات الاحتلال الإسرائيلي قامت في بداية أكتوبر الماضي بجولة جديدة من العنف والإرهاب في أوساط الشعب الفلسطيني أسفرت عن مقتل شاب واصابة ما يزيد على 20 مدنيا بينهم خمسة أطفال كما اتحدت المسجد الأقصى وأطلقت قنابل يدوية صاعقة على المصلين مضيفا ان المستوطنين الإسرائيليين «غوات الاحتلال الإسرائيلية انتهكوا خلال هذه السنة فقط حرية الأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين في أكثر من 60 هجوما. وبين في هذا الإطار «عدم جدية إسرائيل» في التوصل إلى خيار السلام مؤكدا أن مثل هذه الممارسات تأتي في إطار مساعيها لتفكيك سياساتها العدوانية التوسعية الرامية إلى تكريس الاحتلال وتغيير الواقع الاجتماعي والديمقراطي. وجدد الفضلي دعم دولة الكويت الكامل والموقف الثابت لنضال الشعب الفلسطيني لنيل كامل حقوقه السياسية المشروعة في إقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشرقية مطالبا بإطلاق سراح للمسجونين والمعتقلين الفلسطينيين وإرسال لجنة دولية للتحقيق وتقصي الحقائق حول الأوضاع في سجون الاحتلال الإسرائيلي والتحقيق من مدى التزام إسرائيل باحكام وقواعد القانون الدولي. واستنكر استمرار الحصار غير القانوني واللاإنساني على قطاع غزة الذي يشكل انتهاكا آخر من قبل إسرائيل لقرار مجلس الأمن 1860 واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949. وجدد مطالبة دولة الكويت لإسرائيل بتفكيك كالبنت وهناك من يقف من التواطؤ وهذا يتنطبق على القانون وأن الباب القانوني هو التعريف والذي يشمل أربعة أنواع من الإعاقات وهناك أصناف أخرى دخلت خارج نطاق التعريف خلال سبع سنوات ضمن بنود القانون ومن ضمنها من لا يدخل في التعريف مؤكدا أن الشريحة ومنهم من يحمل اعلل الشهادات وحمل الوثبوني المسؤولة للهيئة التي سمحت بوجود موظفين غير مختصين ولا يلقون شتبا بمعاينة هذه الشريحة ويعطون أجناب للمعاملات ويوجه المركب خارج المسار الصحيح معتبرا أن التشخيص يلعب دورا كبيرا في تحديد حياة الأشخاص ذوي الإعالة وأن هناك الكثير من الحالات التي حصل فيها تشخيص خاطي أضاع مستقبل هذه الفئة.

**■ حملة الاستيطان التوسعية في الأراضي الفلسطينية تمثل عقبة في طريق السلام**

وأضاف أن الفلسطينيين يواجهون صعوبات عندما يطلبون عبور الحدود التماسا للعلاج الطبي في الضفة الغربية والقدس الشرقية نظرا للممارسات الإسرائيلية التعسفية التي تتعارض مع القانون الإنساني الدولي ومبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي زادت من معاناة المدنيين الذين أصبحوا يعيشون في ظروف إنسانية واقتصادية واجتماعية صعبة. وأشار إلى ان حملة الاستيطان التوسعية في الأراضي الفلسطينية تمثل عقبة في طريق السلام نظرا لتمادى إسرائيل في تحتها ومماثلتها ومكابرتها تجاه قرارات الشرعية والقانون الدولي إضافة إلى خرقها للقرارات الدولية ذات الصلة الأمر الذي يشكل تحديا إسرائيليا جديدا وسامرا للمجتمع الدولي.

وأشار إلى أن جهود الشيخ حسن مراد مناع أثمرت عن إنشاء أول دار للقرآن الكريم في دروازة العيد الرزاق بمنطقة المباركية، مشيدا بما قدمه طوال مسيرته العطرة في خدمة القرآن الكريم وأمله طوال فترة إقامته في دولة الكويت.